

بيان اليوم العالمي

لمكافحة التصحر والجفاف 17 جوان 2020

تحية تونس اليوم الاربعاء 17 جوان 2020 مع سائر بلدان العالم اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، خاصة وأن بلادنا من ضمن الدول الأكثر هشاشة لظاهرة التصحر وتدهور الأراضي الناتجة عن عديد الأسباب البشرية والطبيعية.

ومواكبة للارتفاع المتزايد لعدد سكان العالم الذي سيبلغ عشرة مليارات نسمة بحلول عام 2050 وللحاجيات الإضافية من الغذاء والمواد والألياف التي تفوق بكثير قدرة وإمكانيات الأرض على الاستجابة، واعتبارا لتدهور صحة وإنتاجية الأراضي والمنظومات الطبيعية وتأثيرات التغيرات المناخية، فقد تم اختيار الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف تحت شعار "الغذاء- التغذية- الألياف" للسعي لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

وحيث تفيد الدراسات المنجزة أن التصحر يهدد ما لا يقل عن 75 % من الأراضي التونسية، تضمنت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 عديد التدخلات المندمجة نذكر منها بالخصوص تحييد 2.2 مليون هكتار من الأراضي من التدهور وفق رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتزاماتنا الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وللغرض سيتم العمل على إدماج مقتضيات مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي ضمن الاستراتيجيات والبرامج القطاعية ذات العلاقة بالتربة والموارد المائية والغطاء النباتي تناغما مع الاتفاقيات الأممية المتعلقة بالتغيرات المناخية ومكافحة التصحر والتنوع البيولوجي.

ويتزامن هذا الاحتفال مع الإعلان من طرف منظمة الأغذية والزراعة بالمصادقة على إدراج "النظم الزراعية التقليدية الرملية ببحيرات غار الملح" و "الحدائق الزراعية المعلقة بدجبة العليا" ضمن قائمة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، إضافة إلى واحة قفصة التي تحصلت على هذا التصنيف منذ سنة 2011. وسيساهم هذا التصنيف في مزيد تثمين المعارف المحلية ودعم العناية بالنظم الإيكولوجية وتطوير سلاسل القيمة للمنتوجات المحلية.

ولتحقيق الأهداف المرسومة على المستوى الوطني تضمنت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 جملة من التدخلات من أهمها:

- استرجاع الأراضي المتدهورة على مساحة قدرها 2.2 مليون هكتار إلى غاية 2030،
- مكافحة تدهور الأراضي بسبب الانجراف والتملح وتغيير الصبغة،
- حماية وتطوير المنظومات الإيكولوجية ودعم استدامتها وتحسين خدماتها الإيكولوجية،
- استعادة الأراضي الزراعية والنظم الإيكولوجية المتدهورة لتحقيق تحييد تدهور الأراضي،
- دعم قدرة تكيف النظم الزراعية والنظم الإيكولوجية مع تغير المناخ،
- مواجهة الجفاف بتعزيز الأمن المائي،
- تشريك وإدماج المتساكنين المحليين ضمن البرامج المذكورة لتطوير منتوجاتهم وتحسين ظروف عيشهم.

ويقتضي العمل في هذا المجال خلال الفترة القادمة مزيد السعي لتعبئة الإمكانيات المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر مع العمل على تهمين التجارب الناجحة وتطوير البحث العلمي والشراكات على مستوى الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم.